



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

الندوة الإقليمية حول
تفتيش العمل
فى المعايير والتشريعات الوطنية
((القاهرة ، 1- 3 نوفمبر / تشرين الثاني 2010))

التقرير الختامى والتوصيات

**التقرير الختامي والتوصيات للندوة الإقليمية
حول " تفتيش العمل في المعايير والتشريعات الوطنية "
(القاهرة ، 1- 3 نوفمبر / تشرين الثاني 2010)**

أولاً : تقديم

في إطار تنفيذ مكتب العمل العربي لخطه عمله لعام 2010 ، تم عقد الندوة الإقليمية حول تفتيش العمل في المعايير والتشريعات الوطنية . وحضر الندوة وفود تمثل أطراف الإنتاج الثلاثة في دول المغرب العربي وشمال أفريقيا .

ثانياً : أهداف الندوة :

1. التعرف على دور تفتيش العمل في تطبيق تشريعات العمل
2. مناقشة كيفية تفعيل دور تفتيش العمل للنهوض بمهامه في ظل مرحلة التحول .
3. التعرف على المعوقات التي تحول دون أن يأخذ مفتش العمل مكانته المرجوة .
4. مقارنة التشريعات النافذة مع الاتفاقية العربية رقم 19 لسنة 1998 بشأن تفتيش العمل ، وتحديد مدى الانسجام والاختلاف معها .

ثالثاً : محاور الندوة :

1. دور تفتيش العمل في تطبيق القانون وحماية الحقوق في العمل .
2. الدور الوقائي لتفتيش العمل وأثره في علاقات العمل .
3. التجربة التونسية في مجال تفتيش العمل
4. تفتيش العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية
5. تفتيش العمل في تشريعات العمل العربية .

6. دور تفتيش العمل في تنظيم أسواق العمل : تجربة دول الخليج العربية .

7. تفتيش العمل في معايير العمل العربية .

8. أثر الازمات الاقتصادية على علاقات العمل وفرص التشغيل .

رابعاً : حفل الافتتاح :

اشتمل الحفل على الكلمات التالية :

● كلمة السيد / محمد سليمان مدير الإدارة المركزية لرعاية وحماية القوى العاملة بوزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية ، نقل فيها تحيات معالي الوزيرة عائشة عبد الهادي للضيوف والمشاركين في الندوة . كما أكد على أهمية جهاز تفتيش العمل لأنه المعني بتطبيق القوانين ومراقبة إنفاذها .

● كلمة الأستاذ / حسين مجاور المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية ، الذي أكد فيها على أهمية تفتيش العمل الذي يصبح بدونه القانون أشبه بمقالة في الأخلاق تنشر ثم تنسى، وركز على أهمية التنسيق والتشاور بين أطراف الإنتاج الثلاثة لإنجاح مهام تفتيش العمل .

خامساً : سير أعمال الندوة :

■ جلسة العمل الاولى : تحدث فيها د. عبد الغني الرويمض عن دور تفتيش العمل في تطبيق

القانون وحماية الحقوق في العمل ، وترأس اعمال هذه الجلسة

السيد / فؤاد رفيه ممثل الاتحاد المغربي للشغل .

■ جلسة العمل الثانية : عرض فيها السيد / كمال عمران التجربة التونسية في مجال تفتيش

العمل ترأس هذه الجلسة السيد / رامح مخازني نائب بالمفتشية العامة

للعمل بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجزائر .

■ جلسة العمل الثالثة : عرضت فيها الدكتورة رانيا رشدية ورقة عمل حول تفتيش العمل في

السلامة والصحة المهنية ترأس أعمال هذه الجلسة السيدة / بسمة

الخليفي رئيسة مصلحة معايير العمل الدولية بوزارة الشؤون

الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج

■ جلسة العمل الرابعة : تحدث فيها الأستاذ الدكتور / محمد عثمان خلف الله عن تفتيش العمل

في تشريعات العمل العربية . ترأس أعمال هذه الجلسة السيدة / نزهة

عثمان ممثلة أصحاب الأعمال في المملكة المغربية .

■ جلسة العمل الخامسة : تناول فيها الأستاذ الدكتور رزق مقبول الرئيس تجربة دول الخليج

العربية في تنظيم أسواق العمل ودور تفتيش العمل في ذلك . ترأس

أعمال هذه الجلسة السيد/ محمد أحمد محمود مفتش عمل بوزارة

القوى العاملة والهجرة في جمهورية مصر العربية .

■ جلسة العمل السادسة : عرض فيها الأستاذ / محمد سليمان رئيس الادارة العامة لرعاية

وحماية القوى العاملة بوزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر

العربية التجربة المصرية في مجال تفتيش العمل . ترأس أعمال هذه

الجلسة السيد/ عبد الرحمن عرفى رئيس مصلحة تفتيش العمل في

المملكة المغربية .

■ جلسة العمل السابعة : عرض خلالها الأستاذ / خليل أبو خرمه مدير إدارة الحماية الاجتماعية

وعلاقات العمل بمنظمة العمل العربية لمعايير العمل العربية التي

تعالج تفتيش العمل . ترأس أعمال هذه الجلسة السيد/ فوزى مراح

ممثل الاتحاد العام التونسي للشغل .

■ **جلسة العمل الثامنة :** عرض فيها **الأستاذ الدكتور / خلاف عبد الجابر** عن أثر الازمات

الاقتصادية على علاقات العمل وفرص التشغيل . ترأس اعمال هذه

الجلسة السيدة / إيمان مصطفى كمال من وزارة القوى العاملة

والهجرة في جمهورية مصر العربية .

وبعد عرض أوراق العمل والاستماع إلى مداخلات ومناقشات الحضور المتميز تم التوصل

إلى إقرار التوصيات التالية :

- (1) توثيق التعاون وتبادل الخبرات بين أجهزة تفتيش العمل في البلدان العربية ودعوة منظمة العمل العربية للعمل على تأسيس جمعية عربية لتفتيش العمل .
- (2) التركيز على أهمية آليات وأساليب التفتيش التي تضعها أجهزة التفتيش في تفعيل أداء مفتشي العمل (تطوير برامج المراقبة ، مناهج المراقبة ، طرق الوقاية ، تقييم الأداء ، التنشيط ، التأطير ...) .
- (3) التأكيد على حتمية إدخال الأنظمة المعلوماتية في نشاط أجهزة تفتيش العمل نظرا لمزاياها في معالجة البيانات والمعطيات الإحصائية حول ميادين العمل ، مع العمل على تعميم إدخال التقنيات الحديثة في مجال الاتصال (الشبكة المعلوماتية بين مصالح التفتيش) .
- (4) تطوير الدور الوقائي والإرشادي لمفتشي العمل من أجل تأمين بيئة عمل مستقرة والتي تشكل عنصرا أساسيا للقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل .
- (5) العمل على تدعيم موارد تفتيش العمل (العدد الكافي من الموظفين ، التجهيزات والمعدات ، وسائل التنقل ، التدريب الكافي ، والتصنيف المهني المتميز ...) من خلال رفع الميزانية الخاصة ببيئة تفتيش العمل .
- (6) العمل على وضع الترتيبات الملائمة لتشجيع التعاون الإداري من جهاز تفتيش العمل والإدارات والهيئات العمومية الأخرى لتسهيل وتبسيط إنفاذ القوانين (المصالح الضريبية ، الضمان الاجتماعي ، الإدارة المحلية ...) .
- (7) تعزيز التعاون الوثيق بين هيئات تفتيش العمل والمنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل لتعزيز الامتثال للقوانين وفض النزاعات وتفعيل التشاور والحوار الاجتماعي ، وترقية التفاوض الجماعي .
- (8) ترقية العمل الإعلامي لجهاز تفتيش العمل من خلال إصدار دوريات ودراسات تكون منفذ للمعلومات المتعلقة بتفتيش العمل ومرجعا لقضايا العمل .

- (9) إعداد مدونة ممارسة أخلاقية ومهنية لمفتشى العمل بإشراف ورعاية من منظمة العمل العربية .
- (10) نظرا لصعوبة المسائل العلمية والتقنية التي تظهر في بيئة العمل ينبغي تطوير كفاءات منتسبي العمل للإلمام بهذه المواضيع وتعزيز جهاز التفتيش بالمتخصصين ذوي الخبرة في النواحي الطبية والهندسية وغيرها .
- (11) الدعوة إلى مصادقة إدارات العمل العربية على المدونة العامة حول سلوكيات وأخلاقيات مهنة تفتيش العمل الصادرة عن الجمعية العالمية لتفتيش العمل ومتابعة منظمة العمل العربية إجراءات إنشاء جمعية عربية لتفتيش العمل في الدول العربية .
- (12) دعم النهوض بقطاع الصحة والسلامة والوقاية من الأخطار الصناعية في إطار منظومات قطرية متكاملة تنخرط فيها كل الجهات والمؤسسات والمنظمات والنقابية المعنية .
- (13) دعوة صناديق الضمان الاجتماعي للقيام بدور أكبر في مجالات الوقاية من مخاطر العمل سواء كان في مجال إصابات العمل أو أمراض المهنة . وتمويل برامج الاستثمار في مجال الصحة والسلامة المهنية .
- (14) العمل على خلق أجهزة متخصصة داخل مفتشيات العمل حتى لا يتقل كاهل هذا الجهاز . كخلق جهاز خاص بعمل الأطفال والنساء والمعاقين - جهاز خاص بالصحة والسلامة المهنية - جهاز خاص بخلافات العمل الفردية منها والجماعية .
- (15) التأكيد على أهمية متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة والثلاثين (المنامة مارس / آذار 2010) الخاصة بتفتيش العمل والتي تضمنها تقرير اللجنة الفنية دور تفتيش العمل في تحسين علاقات العمل وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار ، والتي تضمنت :
- أ- إيلاء المزيد من الاهتمام بتفتيش العمل لما له من دور بارز في تحسين علاقات العمل وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار وتنمية التشغيل.
- ب- مراجعة وتطوير تشريعات العمل بمساهمة الشركاء الاجتماعيين على نحو يجعل مضمونها يساهم في تحسين علاقات العمل بما يتوافق مع معايير العمل العربية والدولية.
- ج- دعم دور تفتيش العمل في مراقبة تطبيق تشريعات العمل وتعزيز وظائفه في مجال التوعية والنصح والإرشاد لأصحاب الأعمال والعمال بما من شأنه ضمان التطبيق الفعلي للتشريعات وترسيخ الثقة بين أطراف الإنتاج ودعم الجهود الهادفة لتحقيق العمل اللائق للجميع.

- د- تعزيز الدور الوقائي لتفتيش العمل بمفهومه الشامل وبصفة خاصة من خلال تنشيط الحوار الاجتماعي والوقاية من المنازعات العمالية والمساعدة على تسويتها عند حدوثها.
- هـ - تطوير التفتيش في مجال الصحة والسلامة المهنية بما من شأنه تحسين ظروف وبيئة العمل وتعزيز الوقاية من الأخطار المهنية وتوفير الكوادر المتخصصة والمعدات اللازمة للغرض وبحث إمكانية إحداث جهاز تفتيش متخصص في الصحة والسلامة المهنية في الدول التي لا يوجد بها مثل هذا الجهاز.
- و- العمل على توسيع مجال نشاط أجهزة تفتيش العمل ليشمل مختلف القطاعات ومنشآت العمل بما في ذلك القطاع غير المنظم والمناطق الحرة والمنشآت الصغيرة .
- ز- تخلص أجهزة تفتيش العمل من الأعباء الإضافية المكلفة بها والتي لا تدخل في اطار وظائفها الأساسية وفقاً لمعايير العمل الدولية والعربية حتى تسخر كل طاقاتها المتاحة لانجاز هذه الوظائف.
- ح- دعم أجهزة تفتيش العمل من خلال توفير العدد الكافي من المفتشين المؤهلين بما يسمح لهذه الأجهزة من ممارسة وظائفها ومواكبة الزيادة السريعة في عدد المنشآت والعاملين.
- ط- توفير المستلزمات الضرورية ووسائل العمل الحديثة لتفعيل دور أجهزة تفتيش العمل وتمكينها من أداء وظائفها بالجدوى المطلوبة وبالاخص :
- ي- توفير وسائل المواصلات لتنقل المفتشين.
- ك- تهيئة نظام معلومات متطور ومحدث باستمرار عن المنشآت الخاضعة للتفتيش.
- ل- تزويد مفتشي العمل بنماذج لتقارير التفتيش وبدليل إجراءات التفتيش لتكون عوناً لهم في أداء وظائفهم.
- م- تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لمفتشي العمل بما يتماشى وأهمية الوظائف الموكولة إليهم وتوفير الحماية والحيادية اللازمة لأداء مهامهم على الوجه المطلوب.
- ن- تطوير معارف ومهارات مفتشي العمل على نحو مستمر وتكثيف الأنشطة التدريبية المتخصصة بما يكفل الارتقاء بأدائهم ويضمن مواكبتهم للتطورات والمستجدات المتسارعة التي يشهدها عالم العمل.
- س- تعزيز التنسيق والتعاون بين أجهزة التفتيش المختلفة المعنية بتطبيق التشريعات الاجتماعية.

- ع- تطوير آليات التشاور والتعاون بين جهاز تفتيش العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال بما من شأنه إكساب تفتيش العمل المزيد من الجدوى وخدمة مصالح أطراف الإنتاج الثلاثة.
- ف- دعوة الدول العربية – التي لم تصدق حتى الآن- للتصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية بشأن تفتيش العمل.
- ص- دعوة مكتب العمل العربي لإعداد دراسة عن اتفاقية العمل العربية رقم (19) لسنة 2001 بشأن تفتيش العمل تهدف بالخصوص إلى التعرف على الصعوبات التي واجهت الدول المصدقة في الالتزام بالمعايير الواردة بالاتفاقية والمقترحات لتجاوزها.
- ق- تعزيز العمل العربي المشترك لتطوير أجهزة تفتيش العمل العربية من خلال برامج التدريب وتبادل الخبرات وتقديم العون الفني .

■ وفي الختام :

يتوجه المشاركون في الندوة بالشكر والتقدير لمعالي الأستاذ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وأسرة ادارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي على جهودهم المتميزة في متابعة القضايا المتعلقة بالنهوض بظروف وشروط ومعايير العمل مع التمني على منظمة العمل العربية مضعفة هذا النوع من البرامج في خطة عملها لارتباطه بحسن تطبيق القوانين والمعايير وحماية حقوق كافة فئات العمال وأصحاب الأعمال .

وعلى ذلك اختتمت اعمال الندوة

القاهرة في 2010/11/3

رانيا
ط / رانيا + محمد + عبد المنعم